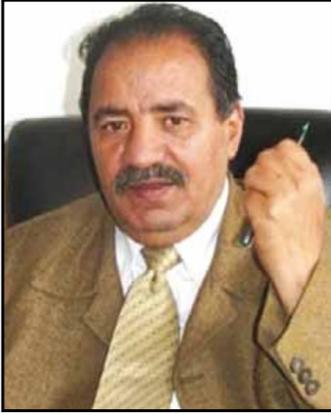


المستقبل هو الهم الأكبر للمصالحة الوطنية



بقلم / عبده محمد الجدي

بعد سلسلة كبيرة من الخلافات والصراعات والحروب الماضية، أما أن الأوان للخروج من الماضي بكل موروثاته السلبية وبكل ما حدث فيه من الجروح والآلام الناتجة عن المكائدات والمزايدات السياسية والدعائية وتبادل الاتهامات والصراعات والحروب التي أهدرت الكثير من الإمكانات والطاقات المادية والمعنوية في الدروب والهوامش الفرعية للجدل الناتج عن اتفاقات وتسويات سياسية سابقة للمصالحة الوطنية بين جميع الأطراف، على نحو جعل تاريخ الثورة والدولة مثقلاً بالكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية رغم ما حققته الثورة اليمنية من الايجابيات التي جعلت حياة الأبناء والأحفاد أفضل مرات عدة من حياة الآباء والأجداد البدائية التي ميزت التاريخ اللاحق للثورة والدولة عما قبله من العهود والعصور المظلمة.

أعود فأقول بدون المصالحة الوطنية على أهمية المستقبل سنظل أسرى الماضي رغم اقتناعنا أنه لم يعد لدينا ما يمكن أن نقدّمه من التضحيات وما يمكن أن نبذّه من الإمكانات وما يمكن أن نضيعه من الجهود والأوقات الباهظة عن المستقبل الأفضل في وقت أكدت فيه الكثير من الاختراعات والابتكارات والمعلومات التقنية والتكنولوجية والالكترونية التي جاءت بها الثورة الصناعية والديمقراطية العملاقة وما حققته من المنجزات والمعجزات بصورة أكدت وبما لا يدع مجالاً للشك أن المستقبل هو وحده الفضاء الذي يجب أن نضع فيه كل ما لدينا من الطاقات والإمكانات والجهود العلمية والعملية الكفيلة بتحقيق ما لدينا من الطموحات والتطلعات ذات الصلة بتمكين الكفائية من التغلب على الحاجة، وتمكين السعادة من التغلب على الفقر والشقاء، وتمكين التقدم من التغلب على التخلف، وتمكين النور من محاصرة الظلام، والديمقراطية من محاصرة الاستبداد، والعدالة من محاصرة الاستغلال... الخ.

استحيلة بدون الاحتكام لإرادة الشعب الحرة، لأن إرادة الأحزاب لا يمكن أن تكون بديلاً لإرادة الشعوب لأن الماضي بمجرد وقوعه يفلت من إمكانية الإلغاء... الأمر الذي يجعل المستقبل عديم القدرة على التخلص من الماضي والتحرر من عقده وأحقاد وسلبياته وأمراضه الثقافية والسياسية التي استوجبتها الأزمات المركبة والبدايل الاتفاكية والوفائية التكتيكية ما لم تصل جميع الأطراف في المشاركة بأخطائه إلى قناعة ديمقراطية صادقة وموضوعية من خلال المصارحة والتسامح وما ينتج عن ذلك من استعدادات للتصالح على قاعدة استبدال الماضي بالمستقبل والتعاون لتوفير القدر المعقول والمقبول من التعاون في فضاءاته المفتوحة والعودة بالكثير من الإمكانات والموارد الاقتصادية المحققة للتقدم والرقي الحضاري والقضاء على الفقر كأحد أهم العوامل الرئيسية المحققة للقلق والحركة للكثير من المشاكل وما ينتج عنها من الصراعات والنزاعات الدامية والمدمرة بين أبناء الشعب الواحد.

قاعدة ما حققته من توازن المصالح المتناسبة مع الاحكام والأوزان السياسية والحزبية... وانتهاج رحمة الخلاف كبديل للجنة الكراهية والحق... واستبدال الأساليب والوسائل السلمية كبديل للأساليب والوسائل العنيفة في سياق التنافس على التداول السلمي للسلطة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية والتسوية السياسية والاحتكام للهيئة الناجمة.

قد تكون البداية صعبة وبهاجة إلى جهود مكثفة من قبل القيادة السياسية، ولكن الأضعب منها أن تشغل القيادة السياسية في معالجة النتائج السلبية دون معالجة الأسباب الموصلة لتلك النتائج وما يترتب عليها من الأضرار السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية المكلفة على المواطن وعلى الدولة وعلى الوطن والشعب بكل مكوناته وتكويناته السياسية والقبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية... الخ.

أعود فأقول إن المرحلة تحتاج إلى المصالحة الوطنية كخطوة ناضجة في العبور إلى المستقبل بدرجة لا تقل أهمية عن الحاجة إلى التعاون والتكامل في تطبيق مخرجات الحوار الوطني في أجواء هادئة ومفعمة بالجدية في التعامل مع المسؤولية التي تميز الأحزاب والتنظيمات الوطنية الحاكمة والمسؤولة عن الشعب، عن الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة التي لا تمتلك سوى الكلمة الناقدة، لأن الشراكة في السلطة تحتم على أي حزب أو تنظيم سياسي حريص على ثقة الشعب أن يقدم الموضوعي على الذاتي، والعام على الخاص، والمشروع على المنوع.

صحيح أن البلاد قد استطاعت في عهد الرئيس التوافقي عبدي منصور هادي أن تقطع شوطاً كبيراً في تطبيق المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمّنة وأصبحنا نلامس المهام الأخيرة المتبقية من المبادرة الخليجية بداية من الإعلان عن تشكيل اللجنة الفنية المكلفة بصياغة مشروع الدستور حسب ما لديها من موجبات دستورية نصت عليها مخرجات الحوار الوطني كمقدمة للاستفتاء عليه، ومروراً بإجراء الانتخابات البرلمانية والإقليمية، وصولاً إلى انتخاب رئيس الجمهورية. خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية المتوافق عليها.

الآن الصحيح أيضاً أن المصالحة الوطنية أصبحت ضرورة ملحة تساعد على تهيئة ما نحن بحاجة إليه من النجاح في الحرب على الإرهاب وتسكين النزعات الانفصالية والصراعات المذهبية وحشد الجهود الموحدة وتوفير الأجواء الآمنة والمستقرة للدخول إلى العمليات الانتخابية القادمة باعتبارها الحل المناسب لمشكلة الصراع على السلطة وحكم الفترات الاستثنائية... إن الخروج من الدوامة الجامدة للماضي بما ينطوي عليه من الأحقاد الدافعة للثارات الانتقامية كحصولها لما يترتب على ثقافة الكراهية يجعل التقدم إلى الأمام عملية

إحساسها بالمسؤولية الناتجة عن الشراكة في السلطة والثروة لا يمكن فهمها إلا من خلال سكتها في الماضي وانقطاعها عن المستقبل، الماضي الذي لا تجد فيه إلا ما تتذكره من الإحقاد والكراهية الموروثة من تلك الخلافات والإطماع التي تحولت مع ركود الحركة الإيمانية المغلقة إلى صراعات وحروب نتيجة للمزيد من الكراهية والحقن الأسود.

هي بالطبيعة والنتيجة أحزاب شمولية لا تؤمن بالتعدد والتنوع ولا تؤمن بالحرية وبالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

وقبل وبعد ذلك هي أحزاب لا تؤمن بالتغيير ولا تؤمن بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولا تؤمن بالتسامح والتصالح والتعاون كمدخل وحيد لتحقيق ما تحتاجه الشعوب من الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والدائمة... لأنها أحزاب عاجزة عن التحرر من سلبياتها وأطماعها... تخطط بين الذاتي والموضوعي وبين ما لها من المصالح وبين المصالح العامة، وتعتقد خطأ

أن رسالتها تحتم عليها التفاني بما لديها من المصالح والأهواء، ورغم علمها المسبق أن رسالتها الحقيقية تحتم عليها العمل بصمت وكران للذات وتقديم المصلحة العامة على ما لديها من المصالح الذاتية.

أقول ذلك وأقصد به أن الشعوب والهيئات الناجمة تقيم الأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال ما لديها من البرامج ومن خلال تفانيها في تنفيذ ما لديها من البرامج، لأن

المصادقية هي المدخل الوحيد للحصول على ثقة الهيئة الناجمة والحفاظ عليها لأن فقدان الثقة تعيد الأحزاب الكبيرة إلى مستوى الأحزاب الصغيرة والهامشية، بعكس الوفاء، بما صدر عنها من العهود والوعود الانتخابية التي تبقى أحزاباً مرشحة باستمرار الثقة لدى الهيئة الشعبية الناجمة.

وبالتأكيد فإن مستوى الأداء في المواقع الحكومية يؤثر إيجاباً وسلباً على ما تحتاجه هذه الأحزاب من ثقة في أول عملية انتخابية تنافسية قادمة، بمعنى أن النجاح والفشل في المرحلة الانتقالية هو الرصيد الذي تدخل به الأحزاب الائتلافية إلى أول عملية انتخابية قادمة.

ويوماً بعد يوم تكشف الواقع والأحداث المستجدة أن جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية ما زالت متنازعة ومتصارعة في المرحلة الانتقالية، متنازعة مسؤولياتها الوطنية تجاه الشعب... هذه الأحزاب ما زالت بحاجة ماسة إلى الاقتراب من القيادة السياسية في لقاءات مسؤولة ونقدية تبدأ بالمصارحة والمكاشفة كمدخل صائب لتنفيذ ما لديها من العوائق والسلبيات من جهة والتصفية ما علق في القلوب وفي النفوس من أحقاد موروثة من الأزمة حتى تصل إلى إدراك ما توجيهه الشركاء من التعاون ومن التسامح والعفو المتبادل يوصلها إلى ما هي بحاجة إليه من قبول حتمي بالمصالحة الوطنية على

أعود فأقول بدون المصالحة الوطنية على أهمية المستقبل سنظل أسرى الماضي رغم اقتناعنا أنه لم يعد لدينا ما يمكن أن نقدّمه من التضحيات وما يمكن أن نبذّه من الإمكانات وما يمكن أن نضيعه من الجهود والأوقات الباهظة عن المستقبل الأفضل في وقت أكدت فيه الكثير من الاختراعات والابتكارات والمعلومات التقنية والتكنولوجية والالكترونية التي جاءت بها الثورة الصناعية والديمقراطية العملاقة وما حققته من المنجزات والمعجزات بصورة أكدت وبما لا يدع مجالاً للشك أن المستقبل هو وحده الفضاء الذي يجب أن نضع فيه كل ما لدينا من الطاقات والإمكانات والجهود العلمية والعملية الكفيلة بتحقيق ما لدينا من الطموحات والتطلعات ذات الصلة بتمكين الكفائية من التغلب على الحاجة، وتمكين السعادة من التغلب على الفقر والشقاء، وتمكين التقدم من التغلب على التخلف، وتمكين النور من محاصرة الظلام، والديمقراطية من محاصرة الاستبداد، والعدالة من محاصرة الاستغلال... الخ.

وإذا كانت مخرجات الحوار الوطني قد حظيت بالاجماع، فإن التطبيق يحتاج هو الآخر إلى نفس الاجماع الوطني، والاجماع يحتاج إلى قدر معقول من الثقة، والثقة تحتاج إلى قدر مقبول من المصادقية والموضوعية في مجمل ما لدينا من الخطابات الدعائية والعلاقات السياسية وعدم ترك الماضي يؤثر على المستقبل ويتقاطع معه في محاولة لجعله تكرر لا إنتاج نفسه في إضافة مشاكل ومعاناة إلى معاناة وجروح إلى جروح وآلام إلى آلام وفساد

إلى فساد، وفقر إلى فقر وتخلف إلى تخلف يفرغ مخرجات الحوار من معانيها العلمية، لأن غياب المصادقية والموضوعية والثقة والثبات رهيب يكشف عن أزمة سياسية مستفحلة قد تكون ناتجة عن أطماع وقد تكون ناتجة عن أنانية لا تخلف للشعوب سوى (الدماء والدمار والدموع). لأن الأحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية والمشاركة في حكومة الوفاق الوطني وتلك المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني ما زالت تعيش في الماضي بما ينطوي عليه من الصراعات والتوترات وغير مستعدة لإغلاق ملفاته ومغادرته إلى المستقبل، ليس لأنها لا تعي ما تعنيه الشراكة في السلطة وفي الحوار من وفاق واتفاق يستوجب إقامة علاقة جدلية جديدة توفر للجميع ما هم بحاجة إليه من التعاون في سياق البحث عما هم بحاجة إليه من الموارد والثروات الممكنة والمتاحة عبر مجموعة من الخطط والبرامج العلمية والعملية الهادفة إلى حسن استثمار الموارد المكانية والزمانية الواعدة- المكانية وتعني بها الوطن اليمني، والزمانية وتعني بها الشعب اليمني في علاقاته بالحاضر والمستقبل الواعد.

الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لا تستوجب ما يجب عليها القيام به من أعمال جلية لبناء اليمن الجديد بوعي من

غياب المصادقية والموضوعية والثقة ثالث رهيب يقف وراء استفحال الأزمة

بدون المصالحة سنجد أنفسنا فريسة الأطماع الحاملة للخراب والدمار

إب: طرد خطيب إسلامي هاجم قرار دول الخليج

قيادي إسلامي يهاجم السعودية على خلفية قائمة (إخوان الإرهاب)

العربية السعودية، وحسب مصادر محلية وشهود عيان فقد هاجم الخطيب بشدة دول السعودية والإمارات والبحرين على خلفية سحب سفرائهم من قطر، وقال ان (قطر العظمى هي على الحق والبقية على باطل). وأثار موضوع خطبة الجمعة استياء المسلمين الذين قاموا بإنزال الخطيب «الأخواني» وتصعيد شخص آخر لإكمال خطبة الجمعة.

وكان عدد من وجهاء قبيلة "همدان" رفعوا برقية مباركة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، تأييداً لما وصفوه بـ«الخطوة الحكيمة» التي قامت بها قيادة المملكة، وإصدار المرسوم الخاص بالحد من شرور محور الشر والإرهاب، وإثارة الفتنة في بلدان الوطن العربي.

شن عدد من خطباء المساجد المنتميين لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن هجوماً حاداً على حكومتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على خلفية ادراج جماعة الإخوان في اليمن ضمن قائمة الجماعات الإرهابية التي اعتمدها الجزيرة المختصة مؤخراً في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وأثار هجوم خطيب تحريضي ضد السعودية استياء المصلين في مسجد بمحافظة صنعاء، وحذروا من استغلال المنابر للتوظيف السياسي والإساءة لدول الجوار بدوافع سياسية بحتة والإضرار بمصالح اليمن الاقتصادية والاجتماعية.

وفي محافظة إب أنزل مصلون خطيباً من جماعة الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) حينما استغل منبر المسجد للتحريض على النظام والأمن والاستقرار في المملكة (إرهابية) لو كانت من تجار المخدرات أو المروجين للفساد في الأرض أو الذين يحكمون بغير شرع الله أو الموالين لعداء الله، هل كان سيطلق عليهم مثل هذا الوصف؟

وتساءل الشيخ الديلمي قائلاً: "ألم يكن هدف هذه الجماعة هو: تربية الشباب على المنهج الوسط، ونشر العلم، والاجتهاد في توسيع نطاق العمل الخيري، ونصح الحاكم، ومد يدها إلى كل من يتعاون معها على البر والتقوى فما الذي أخاف الحكام منها؟"

وعن وصفها بثلاثة الأثافي قال الديلمي: "من أعطى الحق لمن أطلق على غيره بأنه «إرهابي» أن يستبيح ماله، وقد يصل الأمر إلى استباحة الدم".

ونقلت صحيفة (الوسط) عن موقع الديلمي توضيحه أن "من صفات المنافقين الفجور عند الخصومة" (وإذا خاصم فجر) كما جاء عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم، فكيف حال من يفجر مع من ليس بينه وبينهم خصومة، بل باختلاق الكذب على الطرف الآخر البرين، كالذي يطلق على غيره بأنه إرهابي بدون برهان، أليس هذا من الإفك الذي هو أقيح الكذب؟"

وقال الديلمي: إن الجماعة التي أطلق عليها

